دور تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر فى دعم معدل النمو الاقتصادى لمصر وسبل زيادته.

ماهر عبدالرازق عبدالرازق

مدرس مساعد الإقتصاد بأكاديمية مصر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلي البحث عن دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى دعم النمو الاقتصادى لمصروسبل زيادة دوره. وقد استخدمت الدراسة لاجل هذا الهدف نموذج VAR (Vector auto regressive model) وتطبيقه باستخدام برنامج Eviews v10.5 وذلك للفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٦ . وقد توصلت الدراسة الى أنّ FDI له تأثير معنوى على النمو الاقتصادى فى مصر. كما بينت الدراسة أنه لزيادة دور الاستثمار الاجنبى يجب تحسين المناخ الاستثمارى لمصر ودعم التكامل المالى العربى وتنمية الموارد البشرية

Abstract:

The aim of this study is to investigate the role of foreign direct investment in supporting Egypt's economic growth in order to increase its role. For this purpose, the study used the vector auto regressive model (VAR) and its application using Eviews v10.5 for the period 2000 to 2016. The study found that FDI has a significant impact on economic growth in Egypt. The study also showed that to increase the role of foreign investment, Egypt's investment climate must be improved, Arab financial integration and human resources development should be strengthened

investment climate must be improved, Arab financial integration and human resources development should be strengthened

١- المقدمة

١-١ طبيعة الدراسة:

تعانى معظم الدول الاقل تطورا ومنها مصر من مشكلات اقتصادية عديدة؛ نذكر منها تدنى معدل النمو الاقتصادى والذى يرجع إلى عوامل عده منها انخفاض مستوى الدخل مما يؤدى إلى انخفاض معدلات الادخار ومن ثم تدنى مستوى الاستثمار، وتتزايد حدة المشكلة في حالة عدم قدرة تلك الدول على توفير مصادر التمويل اللازمة لدفع عجلة الاستثمار وبالتالي التنمية فى تلك الدول.

ولهذا فقد اضطرت تلك الدول إلى البحث عن مصادر خارجية للتمويل عملية التنمية، ومن هذه المصادر نذكر؛ الاقتراض الخارجي والمساعدات الدولية والاستثمار الاجنبى المباشر.....الخ.

ولاشك أن الاستثمار الاجنبى وخاصة المباشر منه هو الأكثر ملائمة من بين مصادر التمويل الأجنبية لظروف الدول الاقل تطورا بشرط قيام الدول التي تسعى إلى جذبه بتهيئة البيئة التشريعية والاقتصادية المناسبة وعدم تقيده بشروط تزيد من تبعيه هذه الدول للدول المنحه له.

ومصر كغيرها من الدول الاقل تطورا تحتاج الى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من أجل تحفيز النمو الاقتصادى،وخلق مزيد من فرص العمل،وتقليص الفقر،بالإضافة الى الحاجة الماسة للأساليب التكنولوجية الحديثة.

وعلى الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات في مصر بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها، إلا أنها لم تنجح فى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر مقارنة بغيرها من الدول الاقل تطورا. فالبيانات فى الشكل التالى تؤكد ضآلة نصيب مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر (UNCTAD database).

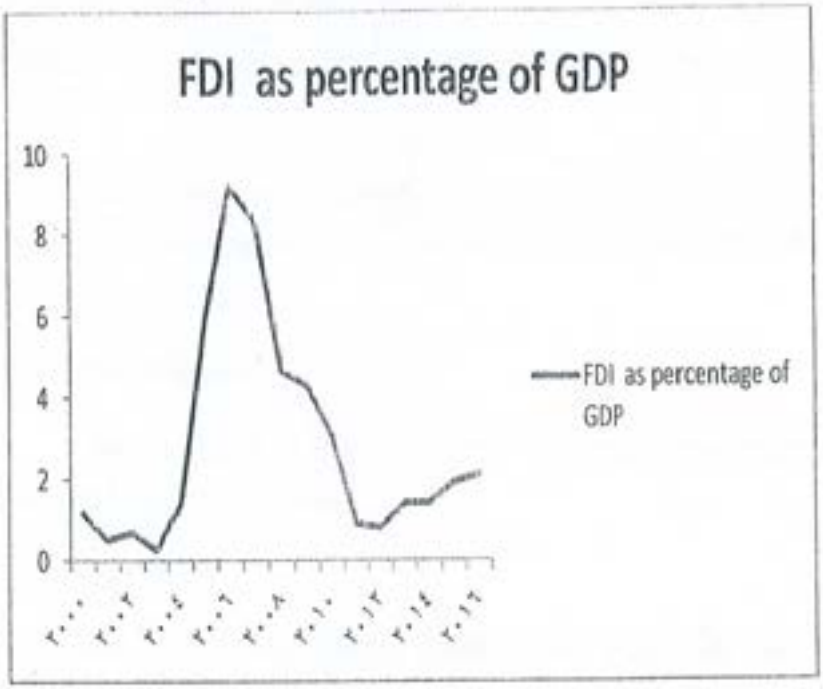

الشكل(١): نصيب الاستثمار الاجنبى المباشر من الناتج المحلى الإجمالى للاقتصاد المصرى

SOURCE:(UNCTAD database)

١-٢ مشكلة الدراسة:

لايخفى على كل ذى فكر، أنّ الإقتصاد المصرى قد واجه مجموعة من العوامل التى قد حدت من قدرتة على الإنطلاق، وتحقيق معدل نمو إقتصادى

مرتفع خلال التسعينيات والسنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين. ومن هذه العوامل نذكر؛ العجز المتزايد والمزمن فى ميزان المدفوعات، والعجز المتزايد فى الموازنة العامة، وضعف مساهمة الناتج الزراعى والصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى، وتفاقم الدين العام الداخلى والخارجى، وتزايد معدلات البطالة والتضخم والفقر، وغياب العدالة فى توزيع الدخل القومى، وضعف الإدارة العامة، وإستشراء الفساد وضعف المستوى التعليمى وإنتشار الأمية...إلخ.

لذا تتمثل مشكلة الدراسة فى التساؤل التالى، هل يلعب الاستثمار الاجنبى المباشر دورا ضئيلاً فى دعم نمو الاقتصاد المصرى؟ وإذا كانت الاجابة بنعم فما سبل زيادة هذا الدور.

١-٣: فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أنه قد يوجد تأثير لتدفقات الإستثمار الاجنبى المباشر على معدل النمو الاقتصادى لمصر .

١-٤: منهج الدراسة :

يعتمد الباحث على الأسلوب الإستقرائى عن طريق تتبع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر لمصر من خلال تحليل البيانات المنشورة فى النشرات والدوريات والمراجع العربية والأجنبية وقواعد البيانات العالمية. وإستخدام الأسلوب الإستنباطى لإستخلاص النتائج المترتبة عن الدراسة. مع إمكانية استخدام الأسلوب القياسى فى إختبار فرضية الدراسة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار بإستخدام بيانات عن النمو الاقتصادى والإستثمار الأجنبى المباشر فى مصر للفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٦.

١-٥: حدود الدراسة:

١. حدود زمانية: تسعى هذه الدراسة إلى محاولة التوصل إلى معرفة مدى تأثير FDI على معدل النمو الإقتصادى فى مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٦.

٢. حدود مكانية: يتم التطبيق في مصر.

١-٦: محتويات الدراسة :

يتم عرض بقية محتويات الدراسة وفقًا للتتابع التالي:

١- محددات الاستثمار الاجنبى المباشر لمصر

٢- تقدير أثر الإستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادى فى مصر.

٣- سبل زيادة حجم الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر

٤- نتائج الدراسة.

٥- الخاتمة.

٢- محددات الاستثمار الأجنبى المباشر لمصر "الإطار النظرى"

يتحدد الاستثمار الأجنبى بمجموعة من العوامل هى:

أ.معدل العائد على الاستثمار:

بينت العديد من الدراسات أن العلاقة بين معدل العائد على الاستثمار وتدفق الاستثمار الاجنبى المباشر علاقة طردية ومن هذه الدراسات نذكر(Asiedu, 2002). فالربحية التى قد يحققها الاستثمار هى احد الاعتبارات الهامة التى يركز عليها المستثمرين الاجانب (UNCTAD, 1999, p.17). حيث يعتمد قرار الاستثمار فى الدولة المضيفة على العائد والمخاطرة من الاستثمار فيها. فوفقا لنظرية محفظة الاوراق المالية يتجه الاستثمار الى الدول التى تحقق أعلى عائد وتنطوى على أقل مخاطره. اما فى البيئة ذات المخاطر العالية يجب أن يكون العائد المتحقق من الاستثمار فيها كبيرا حتى يناسب المخاطر التى تشملها

هذه المنطقة وتصبح جاذبة للاستثمار الاجنبى المباشر. يرتبط معدل العائد على الاستثمار عكسيا مع نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى.

ب.الإنفتاح الاقتصادى:

وجدت العديد من الدراسات علاقة طردية بين الانفتاح الاقتصادى وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر(Chakrabarti, 2001, Morisset, 2000). كما بينت أن العلاقة بينهما معقدة ويجب الحذر عند تفسيرها. وحتى نبسط هذه العلاقة فإننا سوف نميز بين نوعان من الانفتاح هما "الانفتاح أمام التجارة" و"الانفتاح امام تدفقات رووس الاموال". ففى حين يشير الاول الى حرية الاستيراد والتصدير إلا أن الثانى يشير الى عدم وجود قيود على حركة رووس الاموال. وتوافر الانفتاح التجارى فى دولة ما من شانه أن يجذب الاستثمار الاجنبى المتجه نحو التصدير.

لكن يجب أن نشير الى أن وجود القيود على التجارة قد يجذب الاستثمار الاجنبية المباشرة الى الدولة من أجل الاستفادة من مزايا السوق الداخلى والتغلب على القيود الجمركية.

ج.الحقوق السياسية:

توصل الباحثون الى علاقة تربط بين الحقوق السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر. فالاستقرار السياسى والديمقراطية مع ثبات العوامل الاخرى يجعل الاقتصاد أكثر جاذبية للاستثمار الاجنبى المباشر أما الديكتاتورية وعدم الاستقرار تجعل البيئة طاردة للاستثمار الاجنبى المباشر(Shneider and Frey, 1985). حيث يحترم النظام الديمقراطي الحريات المدنية ويتم فى ظله تطبيق القانون كما يحمى حقوق الملكية وغيرها من المظاهر التى يساعد توافرها على زيادة تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر. لذا بينت دراسة (Ngowi,2001) أن أحد الاسباب الرئيسية فى انخفاض تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الى الدول الاقل تطورا هو عدم الاستقرار السياسى

والاقتصادى وضعف الحريات المدنية وأهدار الحقوق السياسية فضلا عن أرتفاع درجة المخاطرة.

د.البنية الاساسية:

يفضل المستثمرون البيئه الاقتصادية التى بها شبكة متطورة من الطرق، المطارات وشبكات للمياة ومصادر للطاقة غير متقطعه ووسائل الاتصال وشبكات الانترنت. فضعف البنية الاساسية يؤدى الى ارتفاع تكلفه الاعمال التجارية مما يخفض من معدل العائد على الاستثمار . مع أفتراض ثبات العوامل الاخرى، فإن تكاليف الانتاج تنخفض فى الدول التى تتسم بتوافر بنية أساسية جيدة مقارنة بنظيرتها من الدول ذات البنية الاساسية المتدهورة. أيضا من المتوقع أن يزداد الاستثمار الاجنبى المباشر بالدول ذات البنية الاساسية الجيدة(Morisset,2000).

هـ.الموارد الطبيعية المتاحة:

ليس من المستغرب بأن نقول بأن الدول الغنية بالموارد الطبيعية فى منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا مثل السعودية – الجزائر – مصر – المغرب – تونس هى الدول الاكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر. فقد لاحظت دراسة (Jenkins and Thomas,2002) ان المستثمرون الباحثون عن الموارد يميلوا الى توطين استثماراتهم بالقرب من المناطق التى تساهم فى خفض تكاليف الانتاج وتساعد على توفير أمن ومستقر للمدخلات. ويتحقق هذا بشكل عام من خلال التواجد بالقرب من مصادر المواد الخام ومصادر الطاقة وغيرها من العوامل اللازمة للانتاج. كما بينت دراسة(Morisset,2000) أن توافر الموارد الطبيعية بالدول الاقل تطورا هو احد العوامل الاكثر تأثيرا فى تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليها.

و.الفساد والبيروقراطية:

اذا كانت البيئة الاقتصادية بشكل عام فى الدولة محفزة على الاستثمار ولكن هذه الدولة تتسم بالفساد والبيروقراطية فإن هذا بلاشك يجعل المستثمرين الاجانب يعزفوا عن الاستثمار بها(Rivlin, 2001, p.191). فجزء من أرتفاع تكلفة تشغيل المشروع هو الفساد الذى يبطئ من عملية الحصول على التراخيص اللازمة لبدء المشروع فى الدول المضيفة..

ز.رأس المال البشري:

أحد المحددات الهامة للتدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر للدولة ما هو توافر قوة العمل المؤهلة والمدربة جيدا على العمل فى منظمات الاعمال الحديثة(Rivlin, 2001). فجمهورية ايرلندا على سبيل المثال هى من أكبر الدول استقبالا للاستثمار الاجنبى المباشر وأحد الاسباب فى ذلك هو توافر قوه العمل المتعلمة جيدا والمؤهلة جيدا

ع.البيئة الاقتصادية أو محددات الاقتصاد الكلى:

لاشك أن محددات الاقتصاد الكلى مثل معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى، التضخم، معدل الضريبة، الدين الخارجى لهم تأثير على الاستثمار الاجنبى المباشر. ويقاس معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى بمعدل التغير فى الناتج المحلى الاجمالى. ويتناسب هذا المتغير مع تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر طرديا. اما معدل التضخم فيقاس بمعدل التغير فى الرقم القياسى للاسعار المستهلكين. ويقصد بمعدل الضريبة مايتم فرضه على ارباح الشركات.أما الدين الخارجى فيعبر عنه بأجمالى الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى. ويتناسب الثلاث متغيرات السالف ذكرهم عكسيا مع تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر.

٣- تقدير دور تدفقات الإستثمار الاجنبى المباشر فى دعم نمو الاقتصاد المصرى

٣٠١النموذج القياسى.

بشكل عام، نهدف من النموذج التحقق من فروض الدراسة وتقدير أثر دور الإستثمار الاجنبى المباشر فى مصر. وحتى نحقق ذلك فإنّ النموذج القياسى يتضمن المتغيرات التالية :

أ. الاستثمار الاجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى(FDI)

ب. حجم الصادرات EX

ت. حجم الأدخار كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى SAV

ث. معدل النمو الاقتصادى Y

٣٠٢ البيانات المستخدمة

تم إستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية فى القياس وتعبر عن الفترة الزمنية من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٦. وتم تجميع البيانات كالتالى؛ أولا: البيانات عن بمعدل النمو حصلنا عليا من World bank database. ثانيا: البيانات الخاصة بتدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر وحجم الصادرات حصلنا عليها من UNCTAD. ثالثا: حجم الإدخار كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى حصلنا عليها من تقارير البنك المركزى والبنك الدولى .

وإعتمدت الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية من خلال استخدام VAR (Vector auto regressive model) وتطبيقه بواسطة برنامج (Eiews V10.5) لدراسة دور الإستثمار الأجنبى المباشر لمصر.

تم إجراء إختبارات أثر FDI فى مصر. وكانت نتائج القياس كالتالى:

٣٠٣٠١ اختبار UNIT ROOT TEST

جدول(٢) نتائج اختبار سكون البيانات:

المتغير	المستوى Level		الفرق الأول 1st difference		درجة التكامل
	T statistic	p-value	T statistic	p-value	
Y	٢.٨٩-	٠.٠٧٠٨*			متكاملة من الدرجة صفر (I_0)
FDI	١.٨٩-	٠.٠٧٢٢*			متكاملة من الدرجة صفر (I_0)
SAV	٠.٣٠٥-	0.90	٤.٠٢-	٠.٠٠٠٨*	متكاملة من الدرجة الأولى (I_1)
EX	١.٧٤-	0.39	٣.٣٨-	٠.٠٣*	متكاملة من الدرجة الأولى (I_1)

عند مستوى المعنوية *١%، **٥%، ***١٠%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج E-VIEWS 9.5

ونظراً لأن كل السلاسل الزمنية فى النموذج متكاملة من الرتبة صفر أو عند الرتبة واحد فبالتالى تتوافر شروط استخدام نموذج "VAR" .

٣٠٣٠٢ قياس دور الاستثمار الاجنبى المباشر فى دعم معدل النمو الإقتصادى فى مصر

تم إستخدام VAR (Vector auto regressive model) من أجل إختبار مدى صحة أو خطأ فرض الدراسة المتعلق بأنّ الاستثمار الاجنبى المباشر له تأثير معنوى على معدل النمو الاقتصادى لمصر ناحية، ولتحديد المقدار الذى يؤثر به من ناحية أخرى.

ولتحديد طبيعة العلاقة بين تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى تم وضعها كميا فى معادلة الإنحدار التالية:

$$Y = \alpha + \beta_1 Y(-1) + \beta_2 Y(-2) + \beta_3 FDI(-1) + \beta_4 FDI(-2) + \beta_5 EX(-1) + \beta_6 EX(-2) + \beta_7 SAV(-1) + \beta_8 SAV(-2)$$

$$FDI = \gamma + \theta_1 FDI(-1) + \theta_2 FDI(-2) + \theta_3 Y(-1) + \theta_4 Y(-2) + \theta_5 SAV(-1) + \theta_6 SAV(-2) + \theta_7 EX(-1) + \theta_8 EX(-2)$$

$$EX = \gamma + \sigma_1 FDI(-1) + \sigma_2 FDI(-2) + \sigma_3 Y(-1) + \sigma_4 Y(-2) + \sigma_5 SAV(-1) + \sigma_6 SAV(-2) + \sigma_7 EX(-1) + \sigma_8 EX(-2)$$

$$SAV = \alpha + \Theta_1 Y(-1) + \Theta_2 Y(-2) + \Theta_3 FDI(-1) + \Theta_4 FDI(-2) + \Theta_5 EX(-1) + \Theta_6 EX(-2) + \Theta_7 SAV(-1) + \Theta_8 SAV(-2)$$

وبعد التحليل الإحصائى للدوال السابقة عن طريق برنامج Eviews v10.5 توصلنا الى النتائج الواردة فى الجدول التالى

جدول(٣)

دور الإستثمار الأجنبى المباشر فى مصر

MODEL	Dependent variable Y			
	Coefficient	Std.Erro	t-value	F-value*
Constant	6.362825	(2.99)	2.126	
Y(-1)	-0.339512	0.438	-0.773	
Y(-2)	-0.1050082	0.315	-0.332	6.97
FDI(-1)	0.898619	0.266	3.365	
FDI(-2)	0.49345228	0.435	1.132	
EX(-1)	0.286509	0.150	1.190	
EX(-2)	0.336360	0.187	1.794	
SAV(-1)	-0.417343	0.180	-2.313	
SAV(-2)	0.053	0.169	0.318	
R^2: 0.773				

* معنوية عند مستوى ١٠%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائى

وتشير نتائج القياس الواردة فى الجدول السابق الى الآتى:

أ. يوجد تأثير معنوى للإستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادى فى مصر وهذا يعنى أنّ تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر فى مصر تلعب دور فى دعم معدل النمو الاقتصادى التى قد تشهدها مصر خلال لعام أو عامين بعد تدفقها.

ب. تبين نتائج الدراسات أنّ تدفقات الإستثمار الاجنبى المباشر تتأثر بالتدفقات التى توجهت إلى مصر خلال العامين السابقين لها.

ت. لايوجد تأثير معنوى لكلّ من الإدخار وحجم الصادرات فى دعم النمو الاقتصادى لمصر

وبشكل عام يمكن التعبير عن طبيعه العلاقة فى المعادلتين التاليتين.

$$Y = - 0.339512483881*Y(-1) - 0.10500822734*Y(-2) + 0.898619197736*FDI(-1) + 0.493452281573*FDI(-2) - 0.4173425226*SAV(-1) + 0.0537903694023*SAV(-2) + 0.286509076796*EX(-1) + 0.336360256258*EX(-2) + 6.3628247574$$

$$FDI = 0.341583325248*Y(-1) - 0.367551702809*Y(-2) + 0.757077720023*FDI(-1) - 0.180564371554*FDI(-2) - 0.0281261156505*SAV(-1) + 0.114541556675*SAV(-2) - 0.0909801365063*EX(-1) + 0.367017909887*EX(-2) - 1.10289557875$$

SAV = - 0.053659913171*Y(-1) - 0.0442611006405*Y(-2) + 1.02911940095*FDI(-1) - 0.553345714719*FDI(-2) + 0.36409974306*SAV(-1) + 0.385964835073*SAV(-2) + 0.533098451559*EX(-1) + 0.0318394674573*EX(-2) + 0.865252928871

EX = 0.137330722258*Y(-1) - 0.242189313962*Y(-2) - 0.434826860973*FDI(-1) - 0.631847472369*FDI(-2) + 0.308566790305*SAV(-1) + 0.38928330987*SAV(-2) + 0.397722488063*EX(-1) - 0.38755107907*EX(-2) - 6.13470736513

٤- سبل زيادة دور تدفقات الإستثمار الاجنبى المباشر فى دعم نمو الاقتصاد المصرى

وفيما يلى عرض لأهم مايمكن اتباعه لزياده نصيب مصر من الاستثمار الاجنبى المباشر:

(١)تحسين المناخ الاستثماري

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر بشكل رئيسى بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تسود فى البلد المستقبل للاستثمار ،حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار ،وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعبير مناخ الاستثمار الى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذى تتم فيه العملية الاستثمارية،وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وايجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية،وبالتالى على حركة واتجاهات الاستثمارات،وهى تشمل الأوضاع والظروف السياسة والاقتصادية والاجتماعية والأمنية،كما تشمل الأوضاع القانونية

والتنظيمات الادارية.من جانب أخر ،يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعى،بأنها تلك التى تتسم بعجز طفيف فى الموازنة العامة،وعجز محتمل فى ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادى من أسواق المال العالمية.والتى تتصف أيضا بمعدلات متدنية للتضخم،سعر صرف مستقر،بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالى والتجارى والاستثمارى بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات. وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على:التكاليف،والمخاطر،والعوائق أمام المنافسة.ولهذا فان تقرير التنمية فى العالم لعام ٢٠٠٥ يؤكد على الدور الهام الذى تلعبه الحكومة فى ايجاد بيئة آمنة ومستقرة،بما فى ذلك حماية حقوق الملكية .فقد أشار التقرير الى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار فى الاقتصاد الكلى واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل ٥١% من المخاطر المرتبطة بالسياسات على مخاوف الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار. وقد خلص التقرير الى أنه من شأن تحسين وضوح ومعلومية السياسات وحده أن يؤدى الى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة ٣٠%.ويبين تقرير البنك الدولى أنه يوجد أربعة تحديات أكثر عمقاً ينبغي على الحكومات المعنية معالجتها لتحسين مناخ الاستثمار في بلدانها:

- الحد من الفساد. فأغلبية الشركات في البلدان الاقل تطورا أفادت عن قيامها بدفع الرشاوى عند التعامل مع المسؤولين، وينظر العديد منها إلى الفساد على أنه أشد العقبات أمام أعمالها حاجة للمعالجة. كما أن

النفوذ الكبير الذي تمارسه الشركات التي تتمتع بنفوذ سياسي يشوه هذه السياسات وطرق تطبيقها.

- خلق مصداقية للسياسات الحكومية. إذ يكون للقوانين الجديدة التي يتم سنها أثر ضئيل حيثما كانت الشركات لا ترى بأن تلك القوانين سيجري إنفاذها أو تعزيزها.
- تشجيع المشاركة الشعبية. من شأن الإخفاق في بناء مساندة الجمهور لخلق مجتمع أكثر إنتاجية إبطاء خطى الإصلاحات وتعريض استمراريتها للخطر.
- مرونة السياسات وملاءمتها للأوضاع المحلية. تؤدي المناهج المنقولة عن بلدان أخرى بدون أدنى دراسة إلى نتائج ضعيفة أو عكسية.

وحتى تحقق مصر تحسن فى المناخ الاستثمارى فإن هذا قد يتحقق من خلال الاتى:

(٢)تنمية الموارد البشرية

لاشك أن جذب مزيد من الاستثمار الأجنبى يتطلب تنمية العنصر البشرى وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته وبصفة خاصة تطوير وخلق الكفاءات والكوادر (رأس المال البشري) القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للظروف المحلية، ويلاحظ فى هذا الخصوص عدم قدرة العامل المصرى على المنافسة وذلك لانخفاض مهارته ومحدودية قدراته على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة .ويمكن إيجاز أهم سياسات تنمية العنصر البشرى في النقاط التالية:

- توفير الكوادر المتخصصة والمؤهلة للتعامل مع الأنشطة الخاصة بالاستثمار الأجنبى.
- اعاده تخطيط وهيكلة النظام التعليمى وتنمية القدرات البحثية والابداع لدى التلاميذ واتاحة وسائل اخرى لكسب المهارات غير المقررات التعليمية. لذا نبغى أن يتم تطوير السياسة

التعليمية فى مصر مع مراعاة المبادئ التالية: أولا: إعادة النظر فى المناهج التعليمية الحالية وتحديثها لتشمل القضايا الأساسية التى تعمق المسؤلية الإجتماعية وتعزز الإنتماء القومى. ثانيا: أن يكون التعليم فى المرحلة الأساسية إجبارى ومجانى. ثالثا: إعداد المعلم إعدادا جيدا وتحسين كفائته. رابعا: أن يكون الإستثمار فى التعليم على رأس الأولويات فى أى موازنة عامة. خامسا: إنشاء عدد كاف من المدارس فى جميع محافظات مصر. سادسا: تحديث التعليم الجامعى بما يواكب التطورات العالمية الحديثة. ثامنا: العمل على علاج الأسباب التى تؤدى إلى التسرب من التعليم كأن نشترط بأن حصول الأسرة على الدعم يرتبط باستمرار الأبناء فى التعليم. تاسعا: تطوير التعليم الفنى وتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل . أخيرا: تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى التعليم وتمويل الشهادات والأبحاث العلمية والتى تتفق مع مجالاتهم. (عبدالمجيد، ٢٠٠٣ ؛ UNDP, Egypt Human Development Report:Youth in Egypt:Building Our Future, 2010).

(٣)تشجيع التكامل المالى العربى:

ضرورة العمل اعطاء اولوية لجذب رؤوس الأموال العربية من المصارف الأوروبية والأمريكية ودراسة مدى امكانية قيام شركات متعددة الأقطار العربية تكون بمثابة قاطرة للاستثمار العربى على غرار الشركات متعددة الجنسيات لكى يأخذ المال العربى دورا رئيسيا فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية فى الدول العربية .وتفعيل السوق المالية العربية ،ويتطلب ذلك ضرورة توافر سوق النقد التى تعمل على توفير الأصول النقدية السائلة ذات الأجل القصير مثل اذون الخزانة والأوراق والكمبيالات

التجارية ،وكذلك سوق رأس المال لتوفير القروض طويلة الأجل التى تحتاجها الدول العربية لدفع عجلة التنمية.

٤.نتائج الدراسة

ناقشت هذه الدراسة دور تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر فى دعم النمو الاقتصادى لمصر. وتوصلت الى أنّ FDI له تأثير معنوى على النمو الاقتصادى فى مصر. كما بينت الدراسة أنه لزيادة دور الاستثمار الاجنبى يجب تحسين المناخ الاستثمارى لمصر ودعم التكامل المالى العربى وتنمية الموارد البشرية

٥.الخاتمة

فى النهاية يمكن القول، أنّ الإدارة الإقتصادية لم تستطع حتى السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين أن تحشد أسباب الدفعة القوية التى تمكن الإقتصاد المصرى من تحقيق التنمية الشاملة المستدامة التى قد تقتلع جذور الإرهاب فى مصر. ويرجع أسباب عدم الإستطاعة الى الآثار السلبية للمناخ السياسى والإقتصادى، محليا و دوليا، وعدم وجود إستراتيجية مجتمعية طويلة الأجل، والإعتماد على حلول جزئية للمشكلات الإقتصادية والإجتماعية (عبدالمجيد، ٢٠٠٨ : ٤٥١).

ولاشك أنّ ذلك قد ترتب علية وجود أزمة مجتمعية شاملة ذات أبعاد سياسية وإجتماعية وإقتصادية، أدت الى فقر وبطالة وفساد مالى وإدارى، وتدنى مستوى الخصائص السكانية، وظهور العشوائيات، وتدهور فى القيم والسلوك، وتصدع الإستقرار والأمان الإجتماعى، وإحتقان سياسى.....الخ. وكل هذا مما لاشك فيه قد أدى الى تدنى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر لذا يجب الخروج من هذه الأزمة لجذب الاستثمار الاجنبى المباشر لمصر.

المراجـــــــــع

مراجع باللغة العربية:

١. عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد:"إستراتيجية التنمية فى الدول الساعية للتقدم"،بدون ناشر،٢٠١٣.

٢. عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد:"اقتصاديات المالية العامة دراسة نظرية تطبيقية رؤية إسلامية"،بدون ناشر،الطبعة الخامسة ،٢٠١١.

٣. عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد:"الإقتصاد الإجتماعى رؤية تحليلية لقضايا إقتصادية إجتماعية معاصرة"،مكتبة الجلاء الجديدة،المنصورة،الطبعة الثانية ،٢٠٠٣.

٤. عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد:"عن تطور الإدارة الإقتصادية فى مصر منذ القرن السابع الميلادى"،الطبعة الأولى ،٢٠٠٨.

مراجع باللغة الانجليزية:

1. Brealey, R. A. and E. C. Kaplanis (1996). The Determination of Foreign Banking Location. Journal of International Money and Finance, 15(4), pp 577-597
2. Buch, C. (1999). Why Do Banks Go Abroad?—Evidence from German Data. Kiel Working Paper No. 948, Kiel Institute of World Economics
3. Chantasasawat, B, K.C. Fung, H. Lizaka and A.K.F. Siu (2004). Foreign Direct Investment in PRC and East Asia. Working Paper No. 1135, Hong Kong Institute of Economics and Business Strategy, The University of Hong Kong.

4. Eichengreen, B. and H. Tong (2007). Is PRC's FDI Coming at the Expense of Other Countries? Journal of Japanese and International Economics, 21: 153-172
5. Fink, C. and D. Nikomboriak (2007). Rules of Origin in Services: A Case Study of Five ASEAN Countries. The World Bank Policy Research Working Paper 4130.
6. Francois, J. (1990). Trade in Nontradables: Proximity Requirements and the Pattern of Trade in Services. Journal of International Economic Integration 5 (1): 31-46
7. Hamanaka, S. (2009). The Building Block versus Stumbling Block Debate of Regionalism: From the Perspective of Service Trade Liberalization in Asia. Journal of World Trade 43 (4): 873-891
8. Kind, H.J. and S. P. Strandenes (2002). Causes and Effects of FDI by the Norwegian Maritime Industry. Maritime Policy & Management 29 (3): 223 – 239
9. Kolstad, I. and E. Villanger (2008). Determinants of Foreign Direct Investment in Services. European Journal of Political Economy 24 (2): 518-533
10. Kox, H. and H.K. Nordås (2007). Services Trade and Domestic Regulation. OECD Trade Policy Working Paper No. 49.

11.Liu, L.G., K. Chow and U. Li (2007). Determinants of Foreign Direct Investment in East Asia: Did PRC Crowd out FDI from her Developing East Asian Neighbors? PRC and the World Economy, May–June, 70–88.

12.Raff, H. and M. Ruhr, (2001). Foreign Direct Investment in Producer Services: Theory and Empirical Evidence. CESifo Working Paper No. 598, CESifo Group Munich

13.Banga, R. (2005). Foreign Direct Investment in Services: Implications for Developing Countries. Asia-Pacific Trade and Investment Review 1 (2): 55-72

14.Salacuse, J. and N. Sullivan (2005). 'Do BITs Really Work: An Evaluation of Bilateral Investment Treaties and Their Grand Bargain'. Harvard Journal of International Law 46: 67-130.

15.Tobin, J. and S. Rose-Ackerman (2002). 'Foreign Direct Investment and the Business Environment in Developing Countries: the Impact of Bilateral Investment Treaties'. Yale Law & Economics Research Paper No. 293.